صلاح زينل

في الصميم

سعدون الجميلي

ولادتان والاحتلال جاثم

ما من سبب يدعو العراقيين الى الاعتقاد ان الاحتلال سيؤمن وضعا أحسن من الحال التي نحن عليها.. وما من عاقل يعرف ان المحتل سيسعى الى تشكيل جيش عراقي جديد بعدته وعتاده وإلا لم تجشم عناء ومسؤولية اتخاذ القرار الخطير والخاطيء بحل الجيش العراقي السابق.. وليس هناك سوي واحد يركن للقول ان اميركا تسعى الى بناء دولة ديمقراطية وتريد ايجاد اقتصاد عراقي متماثل للشفاء، كما انها لا تسعى الى استتباب الأمن في ربوع بلادنا، فهذا الفلتان في كل شيء يساعدها للبقاء أكبر فترة ممكنة لإمتصاص خيراتنا وثرواتنا وتمزيق وحدتنا الوطنية على أساس أثني وطائفي.

تلك الحال.. كان بالإمكان ان تكون سببا واضحا لأن يتخذ مجلس النواب الجديد وكذلك الحكومة الجديدة قرارا مهما لتحديد مصير قوات الاحتلال، ولأن الاختلاف بين في هذا الاتجاه بين العديد من التيارات والأحزاب والكتل بشأن بقاء المحتل من عدمه، فقد كان ينبغي على تلك المؤسسات ان تتجه لتحديد مصير تلك القوات، حتى إذا كان البت في أمرها ينشأ عن طريق الاستفتاء الشعبي المباشر للشعب. إن هاتين الولادتين.. ذوبتا بعض الجليد.. ولكن بدون معرفة التصرف بكميات المياه المتأتية من تلك العملية، وبأي إتجاه ستلوذ.

الانزلاق الى القول.. ان قوات الاحتلال ستؤسس جيشا عراقيا محترفا أمرا يدعو للريبة، كما انه يدعو الى عملية "سلق للبيض تحت حرارة الشمس".. لذا فالمطلوب أن يعمل مجلس النواب ومن ورائه الحكومة على اتخاذ قرار جريء وسليم بوضع جدول زمني لإنسحاب تلك القوات من العراق وعلى وفق السياقات التي سبق وأن أشرنا إلى بعضها.. عندها سيعرف العراقيون أين تكمن حاجتهم من تلك القوى.. اذ ما يزال عليهم سد الثغرات التي إعترت خططهم في هذا الجانب، وانه لمن قبيل تحفيف عملية الضغط على الحكومة الجديدة، القول انها ستتعامل مع ملف القوات الأجنبية في العراق وهذا قول فيه تعميم وليس تخصيص.

ان حكومة عراقية جديدة، ان ارادت ان تحوز على ثقة الشعب العراقي بكافة أطيافه عليها ان تنجز ما عليها وضمن اطار برنامجها السياسي المعلن عنه، وفي مقدمته السعي الحثيث والموضوعي لإشراك كافة مكونات الشعب العراقي في العملية السياسية شرط عدم إستثناء أحد تلك المكونات، ويأتي على رأسها "المقاومة العراقية الشريفة" لا الإرهابيين، بالإضافة الى التحرك الجاد في عملية الغاء الميليشيات المختلفة، لما لها من دور سلبي في الحياة السياسية والاجتماعية، وعند ذاك سنرى ان افاقا جديدة قد فتحت لكي يعيش العراقيون تحت ظل الأمن والأمان.

لقد حوت أجندة الحكومة.. حزمة من الأفكار مما نعتقده يلامس وحاجيات الشعب.. ولكن العبرة دائما تكمن في كيفية التعامل مع هكذا افكار ومعتقدات في الاختلاف بالرأي بين أطياف الشعب، غير أن الأمل دائما معقود.. حيث يمكن الانطلاق من مسلمة ان من شارك بالحكومة الجديدة عليه ان يتعامل مع ما طرحته من أفكار سياسية وأن يذوب نهجه الفئوي لصالح فائدة الشعب والوطن.. والله من وراء القصد.

إرتفاع أسهم الاحتكار في بورصة العراق السياسية

أسامة آدور موسى*

بات من الصعب تصور وجهة المسيرة السياسية في العراق الجديد من الآن فصاعدا، بعد المنحى الخطير الذي آلت إليه طريقة تعاطي القوميات الكبيرة مع الأقليات القومية والدينية فيه. وقد بدت فصول هذا التعاطي واضحة من خلال تعامل القوائم الكبيرة الفائزة بمنطق الفوقية وإتباع سياسة الإقصاء والتهميش خلال تشكيل الحكومة العراقية مؤخرا، وإدراج لغة الأرقام والأحجام في عملية التداول السياسي، واللهاث خلف السيطرة الحزبية- القومية، إذ أن السعي إلى احتكار السلطات قاربت "إن لم نقل تجاوزت" دكتاتورية النظام الصدامي. فقد اتضحت النوايا المبيتة بالنسبة لبعض الأحزاب والجهات العراقية الساعية منذ الطلاق المشاورات بشأن تشكيل الحكومة إلى إقصاء جميع المكونات الأصيلة من شعب العراق عن مداولات الكتل السياسية، وفي مقدمتهم الكلدوآشوريون "المسيحيون" الذين كانوا شركاء وطنيين مخلصين للعراق ولا شيء سوى العراق في جميع المراحل، بدءا بإسقاط النظام، إلى دعم العملية السياسية بشقيها التشريعي البرلماني والتنفيذي الحكومي، والمشاركة الفاعلة فيها. وقد استطاعت هذه الأقليات رغم الضغوطات والخروقات الميدانية الفظيعة التي شابت العملية الانتخابية أن تحتل لنفسها مقعدا أو مقعدين في مجلس النواب. إلا أن هذا الأمر لم يسعف أحزابها الساعية وراء تثبيت ما تبقى من حقوق لأبناء الأقليات في الدستور الذي لم تحسم فيه العديد من القضايا الخلافية، فقد تقاسمت الكتل الكبيرة النه الكعكة من أجل ابتلاع الحقائب الوزارية فيما بينها، ضاربة عرض الحائط عشرات آلاف الأصوات العائدة لأبناء الأقليات التي أوصلت هؤلاء المرشحين إلى المقعد النيابي، متجاهلة كل النداءات التي صدحت في سماء العراق من كل حدب وصوب مطالبة بحكومة وحدة وطنية تمثل كافة أطياف الشعب العراقي. وبين الاستحقاق الانتخابي الذي يقضي بتكليف كتلة الائتلاف بتشكيل الكابينة الوزارية منفردة، وبين الاستحقاق الوطني الذي يوجب إشراك جميع القوائم الفائزة بغض النظر عن المقاعد في هذه التشكيلة، بين هذا وذاك، ولدت في العراق أول حكومة دائمة، تعمدت وفق الاتفاق الشيعي الكردي استبعاد القائمة الكلدوآشورية الفائزة "قائمة الرافدين" وفرضت وزيرين مسيحيين اثنين يرتبط كل منهما بسياسة حزبه الذي ينتمي إليه، وقد نالت الحكومة كما نال رئيسها المالكي نصيبا كبيرا من الانتقادات في الأوساط الشعبية العراقية، لعدم تحقيقه هذا المطلب الشعبي الحق، والمتمثل بتأليف حكومة تشترك فيها كل ألوان الطيف العراقي. الغريب في الذي حصل هو إصرار كتل بعينها للسيطرة على مركز القرار بشكل أخطبوطي مستكثرة على أبناء الأقليات الذين كانت لهم تضحياتهم الجسام في مقارعة الدكتاتورية حصولهم على منصب سيادي أو حقيبة وزارية هامة أو حتى حقيبة من الدرجة الثانية. إن هذه الممارسات تعتبر مؤشرا خطيرا على أن الوجهة السياسية للنظام في العراق لا تسير وفق البوصلة الديمقراطية التي لطالما تشدقت الكتل الكبيرة بالاهتداء بها، وهي رسالة واضحة على أن لا مكان للكلدوآشوريين السريان والتركمان والصابئة والشبك والأيزيديين وسواهم تحت شمس العراق الجديد المقسم بين العرب والأكراد فقط، ممثلين بالائتلاف الشيعي والتحالف الكردي والجبهة السنية.

لقد قلنا مرارا أن شدة الورد العراقية لا تكتمل ولا تصبح ذات معنى إلا بتعدد ورودها وروائحها وألوانها. أما اليوم فقد تجاوزت بعض الكتل النيابية "الكبيرة" المدعومة إقليميا ودوليا، على شدة الورد الملونة والجميلة والمعطرة هذه، وألقت بها في أتون النار. فهل هذا هو العراق الجديد الذي وعدونا به؟، هل العراق الجديد هو عراق الإقصاء والإلغاء والتهميش والاستئثار بالسلطة؟، هل العراق الجديد هو عراق الصفقات السياسية والاستثمارات الطائفية والاحتكارات الحزبية والوكالات الحصرية للمناصب والمواقع من قبل كتل القوميات السائدة ضد القوميات المتنحية، والطوائف العلمانية ضد الطوائف الصغيرة، والأقليات المستبدة ضد الأقليات المضطهدة؟.

إن أسلوب الهيمنة الدكتاتورية المتبع من قبل ضحايا سياسات الإقصاء الصدامي السابق، بات يقلق أبناء الأقليات ويخلط أوراقهم من جديد. فبين دستور يضمن على الورق حقوقهم وتكتيك يسلب على الأرض إرادتهم يضيع هؤلاء وتضمحل آمالهم، ما يدفع بالكثيرين منهم إلى الهروب من هذا الواقع المؤلم إلى دول الجوار العراقي كالأردن وسوريا، وإلى دول الاغتراب الأوروبي والأميركي وغيرها. وأوصلتنا هذه الممارسات الكارثية إلى درجة من التشاؤم بتنا فيها نتساءل: هل نعد أبناء الأقليات بـ "بوش" آخر؟، وحرب تحرير جديدة تزيل من الحكم هذه الطبقة المحتكرة والمتسلطة على رقاب أبناء الأقليات المظلومة؟.

* إعلامي من سوريا.

المشهد الكلدوآشوري السرياني وصيغة التمثيل المجحفة

جرجيس حنا الراهب

مواكبة لما يجري في العراق من أحداث جسام، وتطورات خطرة تلقي بظلالها الكثيفة على الحياة العامة لهذا الشعب الصابر، فتنعكس تداعياتها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية للمواطن وكدأبها منذ أن حملت هموم شعبها وتبنت مسؤولية التصدي الحازم دفاعا عن حقوقهم المشروعة التي لم تنفصل يوما عن هموم ومعاناة الشرائح المظلومة والمضطهدة من عموم شعب العراق، سارعت اللجنة المركزية للحركة الديمقراطية الآشورية فعقدت اجتماعها الموسع في أواسط أيار لمناقشة الأوضاع الداخلية التي تخص هذه الشريحة الهامة من مكونات الشعب العراقي وما آلت اليه الأمور السياسية بعد تشكيل حكومتي المركز وإقليم كردستان العراق. فكان لابد من مناقشة ودراسة الوضع المتأزم الذي تسببت به الأحداث الأخيرة من غياب الأمن وتردي الحالة الاقتصادية والمعاشية والتي انعكست بشكل مباشر على حياة المواطن بحيث دفعت بعشرات الآلاف من أبناء الشعب الكلدوآشوري السرياني الى النزوح من مناطقهم ومحلات سكناهم الأصلية الى قرى بعيدة بحثا عن الأمن بينما غادر البعض الآخر الى سوريا والأردن بعدما فقدوا الأمل في تحسن الأوضاع الأمنية والمعاشية. ولم يكن أمام الأعضاء في هذا الاجتماع وانطلاقا من مسؤولياتهم الوطنية والقومية إلا مناشدة السلطات المختصة والمنظمات الإنسانية والقومية ولا سيما منظمة الأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتهم والاهتمام بمعاناة المشردين إسوة بتعاملها مع الحالات الإنسانية في باقي دول العالم.

ولخطورة الحالة التي وصلت اليها المؤسسات القومية والكنسية من تشتت في الآراء والطروحات وتشرذم الاتجاهات والقرارات نبه الاجتماع الى وجود أياد مشبوهة تقف وراء تأجيج هذا الموقف لأهداف وغايات سياسية معروفة مستغلة تدهور الأوضاع وغياب الوعي لتجذير التعصب الطائفي الذي يطغى على نهج وسلوك بعض رجالات الكنيسة، مما يبرر لمراكز القرار لبعض الجهات السياسة إهمال إرادة وتطلعات الشعب الكلدوآشوري السرياني في ممارسة حقوقه القومية والوطنية تحت تأثير حجج ترتبط بمطالب رجال الدين!.

وحول قرار القيادات الكردية في شمالنا الحبيب بارك الاجتماع ما توصلت اليه القيادتان من توحيد الادارتين ورأى فيها حالة ايجابية تنعكس نتائجها على الوضاع العامة في المنطقة من استتباب الأمن والسلام وسير الحياة العامة للمواطنين، لكن الاجتماع أخذ على القادة الكورد إهمال واغفال إرادة الشعب الكلدوآشوري متناسين مواقف الحركة الديمقراطية الآشورية في عملية احلال السلام خلال الصدامات الدامية التي شهدتها المناطق الكوردية أبان التسلط الشوفيني والذي دمر المنطقة وأثار الصراع بين الإخوة حيث لعبت الحركة دورا متميزا في عملية تهدئة الاقتتال ووقفه انطلاقا من ايمانها بالتآخي القومي والشراكة الوطنية. ولم تعر القيادات الكوردية اهتماما لإرادة الشعب الكلدوآشوري التي عبر عنها في الانتخابات النيابية في مرحلتيها حين حازت قائمة "الرافدين" الكلدوآشورية على الأكثرية الساحقة من أصوات الشعب الكلدوآشوري السرياني ضمن الخصوصية الدينية والقومية حين فسر الاجتماع هذا التصرف من قبل القادة الكرد كرد فعل ثأري لتصورات أولئك القادة وكأن الحركة تقف وراء حملة الضغوطات الخارجية المطالبة برفع التجاوزات عن أراضي وقرى الشعب الكلدوآشوري التي تم الاستحواذ عليها ظلما وعدوانا بسبب الأوضاع المضطربة في الإقليم خاصة والعراق عامة.

مصورين الحركة وكأنها حركة عنصرية تقف بالضد من حقوق وتطلعات الشعب الكردي - كما صدر من بعض المسؤولين في الحزب الديمقراطي الكردستاني- فكان لابد للقادة في الحركة من التأكيد على أن الحركة ولدت لتدافع عن حقوق الشعب الكلدوآشوري السرياني العادلة بفكر ونهج ومبادئ ديمقراطية تقدمية وقدمت قوافل الضحايا قرابين على هذا الدرب، وناشدت الحركة الشعب الكردي الشقيق بجميع فصائله بضرورة اتباع السياسات التي تشد من عرى العلاقة بين الشعبين الشقيقين وتوثيق المصالح المشتركة مؤكدة دعمها لحقوق الشعب الكردي وقضاياه العادلة برغم كل ما حصل، محذرة في الوقت نفسه أبناء الشعب الكلدوآشوري من الانجراف وراء المواقف المتشنجة وردود الأفعال السلبية حرصا على العلاقات التاريخية واواصر الإخوة بين الشعبين.

كما ناقش المجتمعون تطور العملية السياسية في العراق والهجمة التي تتعرض لها عملية التغيير من قبل أعداء الديمقراطية بما يدفع باتجاه تأجيج الصراعات الطائفية بعد أن فشلت أعمال الإرهاب من تفجير وتدمير البنى التحتية خلال السنوات الثلاث الماضية وعرج المجتمعون على مسألة استمرار مظاهر الفساد الإداري وتدني الخدمات وتدهور الأوضاع الأمنية وطالبوا بوضع حد لمشكلة التهجير العرقي والطائفي، على أن يسهم الجميع في وقف هذه الكارثة الإنسانية الدخيلة على مجتمعنا المتآخي منذ وجوده.

وفيما يخص مسألة تشكيل الحكومة الدائمة في بغداد والتي طال انتظارها لشهور خمسة مضت رأى الاجتماع في الصيغة التي جرى الاتفاق عليها أمرا مرفوضا كونها اكدت وصاية الكتلتين الرئيستين على القوميات الصغيرة مثل الكلدوآشوريين السريان والتركمان حين جعلت تمثيل الأولى -والتي درجت على تسميتها بالمسيحيين- من ضمن حصة التحالف الكردستاني وجعلت تمثيل التركمان من ضمن حصة الائتلاف. وهذا يعد خرقا واضحا لاجتماعات ومؤتمرات "لندن وأربيل وبيروت والناصرية" وانتقاصا كبيرا من حقوق هذه القوميات العراقية الأصلية وخرقا سافرا للحقوق الدستورية لا ينسجم والمفاهيم الديمقراطية للعراق الجديد. ودعا الاجتماع المسؤولين الى إعادة النظر في هذه السياسة احقاقا للعدل وازالة الغبن التاريخي الذي لحق بهذه المكونات نتيجة سياسات التمييز العنصري والطائفي والديني والقومي الهوجاء.

وكون هذه المرحلة تعتبر نهاية المراحل الانتقالية والمؤقتة وبالتالي فهي مرحلة جديدة على طريق تحقيق السيادة الكاملة ولا تخلو من هفوات وثغرات سيتم تلافيها ومعالجتها خلال المسيرة الطويلة لعملية التغيير وبرغم ما تعرضت له هذه الشريحة من غبن، وما لحق بممثلها الشرعي -الحركة الديمقراطية الآشورية- من خذلان وخيبة أمل "جزى الله إخوة النضال خيرا" برغم ذلك كله أكدت الحركة - أفعالا وأقوالا- على مواصلة الدعم للعملية السياسية جنبا الى جنب مع الفصائل الوطنية والعراقية، من أجل إنجاح الحكومة الجديدة في ترسيخ الأمن والاستقرار وفرض سلطة القانون وتعزيز السيادة والاستقلال وتحقيق العيش الكريم للعراقيين جميعا. وإن كل المواقف السلبية تجاه الحركة لن تحيدها عن نهجها وميادنها ولن تثنيها عن مواصلة النضال مع جميع المخلصين لتحقيق العدالة وترسيخ الديمقراطية وبث روح التآخي الديني والقومي وترجمة مبدأ الشراكة الوطنية على أرض الواقع، ورفع كل التجاوزات التي لحقت بحقوق وممتلكات جميع المضطهدين بعدما قبرت والى الأبد سياسات الظلم والتهميش والاقصاء في العراق الجديد، ولم ينس المجتمعون ضرورة التآزر والتكاتف في هذه المرحلة الخطرة فحثوا الجميع وخاصة القواعد الجماهيرية في الحركة الديمقراطية الآشورية على تحمل المسؤولية التاريخية تجاه القضايا القومية والوطنية.

كما عاهد المجتمعون أبناء الشعب الكلدوآشوري السرياني وموازريه للوقوف بوجه كل المحاولات الرامية الى عزل الحركة الديمقراطية الآشورية من تمثيل شعبها لافراغ القضية القومية المصيرية لهذا الشعب عن محتواها السياسي مؤكدين على مواصلة النضال لتحقيق طموحات الشعب الكلدوآشوري السرياني العادلة في العيش الكريم بحرية وامان على أرضهم المعطاء أرض الآباء والأجداد.

وبوقفة متأنية عند مقررات ونتائج هذا الاجتماع الهام وبرؤية فاحصة منصفة لا يسع المراقب والمتتبع للأحداث إلا الإشادة بالروحية التي عالج بها المجتمعون جميع القضايا الراهنة - مدار البحث- خاصة وهو يعقد في ظروف استثنائية غاية في التعقيد، وتحت ضغوطات مقصودة تتعرض لها الحركة الديمقراطية الآشورية، وغبن واضح لدورها المميز في المشاركة الفعالة مع كافة الفصائل في المعارضة الوطنية التي أسقطت الطغمة الفاشية ولمساهماتها في مجلس الحكم والوزارة المؤقتة والانتقالية، وتبنيها للمواقف الوطنية، وتصديها بشجاعة لكل ما من شأنه تخريب العراق وإلحاق الأذى بشعبه، فلم تقف هذه الضغوطات حائلا بينها وبين مسار مشروعها الوطني، ولم تغير نوايا الغبن من مواقف الحركة -قادة وجماهيرا- بل زادتها إصرارا على المضي في انجاح عملية التغيير وترسيخ النظام الديمقراطي مؤثرة مصلحة العراق وشعبه الصابر على المصالح والمنافع والمحاصصات الضيقة، لتثبت أن خدمة العراق وشعبه المضطهد لا تنحصر في منصب معين، وهي اكبر من أن تحويها حقيبة وزارية أو يحملها مقعد زائل!.

لقد عالجت أفكار ورؤى قادة الحركة الأحداث والتطورات الأخيرة بموضوعية هادئة ونكران ذات أخجل الأنانية وأزاح القناع عن رغبة الاستحواذ وأحرج المتهافتين والمتكالبين على المناصب!.

وإزاء هذه المواقف الريادية الأصيلة التي تنم عن عمق ارتباط هذه الشريحة المغبونة بثوابتها الوطنية، وتمسكها بأواصر الإخوة العراقية الصادقة وإصرارها على المساهمة في بناء العراق الجديد ومهما كانت التضحيات لا يليق بكتلة الائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني إلا أن يعيدوا النظر في صيغة تمثيل الكلدوآشوريين السريان والتركمان ورفع الحيف والغبن الذي لحق بهاتين الشريحتين وعدم تكرار أساليب الإقصاء والتهميش التي مارستها السلطة الشوفينية المقبورة.

ومناشدتنا للكتلتين الرئيسيتين في تشكيلة البرلمان والحكومة نابعة من كون هاتين الكتلتين قد تعرضتا للظلم والغبن أبان العهود السود وبالتالي فهما يعرفان أكثر من غيرهما أثر الظلم ولوعة الغبن والتهميش وهما اكبر وأجل من أن يمارساه ضد إخوة شاركوهم سراء وضراء هموم وطن ومصير شعب وعانوا ما عانوه من اضطهاد السلطة المقبورة وآزروهم في إسقاطها.

الضغوطات التي تعرضت لها الحركة الديمقراطية الآشورية لم تقف حائلا بينها وبين مسار مشروعها الوطني، والغبن الذي صادر حقها في التشكيلة الوزارية زادها إصرارا على ترسيخ الديمقراطية في العراق

إلى من يهمه الأمر
برج أعلى من إيفل وسور أطول من الصين!!

طلال فكتور

من المؤكد أن الاحتلال العسكري لأي بلد لا يخلف غير الدمار والخراب في كل مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، إضافة الى نهب ثرواته وتدمير البنى التحتية وإشاعة روح العداء بين مكونات ذلك البلد وتكريس الجهل والأمية والبطالة التي تتحول الى آفة خطيرة تقتل الأيادي العاملة التي تلجأ عادة الى وسائل ربما غير شرعية في كسب العيش ومنها تنظيم العصابات المسلحة للخطف والسرقة والقتل العشوائي. أما العاملون في القطاع العام "قطاع الدولة" فأنهم يكونون على استعداد لتقبل الرشاوي في إنجاز معاملات المواطنين واللجوء الى سرقة أموال الدولة في وضح النهار فيستشري الفساد الإداري في كل القطاعات وأخطرها التعليم والقضاء، وهذا ما حصل في كل البلدان التي تعرضت للاحتلال الأجنبي في كل العصور والأزمنة وصولا الى ما نحن عليه في هذا الزمن الرديء.. إلا في العراق، فإن الاحتلال الأخير فعل كل الذي قلناه في مقدمة مقالتنا وربما أكثر من ذلك. ولكن الاختلاف عن باقي الاحتلالات هو أن القوات الأجنبية التي احتلت العراق منذ عام ٢٠٠٣ بدأت بتأسيس مشروع كبير يستفيد منه العراقيون بعد رحيل تلك القوات ويدر عليهم نتيجة استثماره أموالا طائلة تعوضهم عن كل الذي فقدوه من ثروات هائلة لكي يعيدوا بناء ما دمره المحتل من بنى تحتية، ومعالجة ما خربه في داخل الإنسان العراقي وعقله. إضافة الى أن هذا المشروع سينقل العراق الى مصاف الدول المتقدمة ويصبح نبراسا تنظر إليه كل شعوب الأرض في مغربها ومشارقها، لا بل ستطالب شعوب الدول التي لم تشهد احتلالا لأراضيها طيلة تاريخها.. ستطالب حكوماتها بممارسة الإرهاب وامتلاك أسلحة الدمار الشامل أو الإدعاء بذلك لكي تغزوها جيوش الولايات المتحدة الأميركية وتؤسس فيها مشروعا كالمشروع العراقي الذي نحن بصدد الحديث عنه في هذه المقالة. هل عرفتم أعزائي القراء الكرام ما هو هذا المشروع؟.. وهل بدأتم تصور مضمونه والى ماذا يهدف.. وماهي مردوداته؟.

أنا أقول لكم ما هو هذا المشروع؟. إنه أولا مشروع تاريخي.. وعندما يكتمل يصبح من أكبر المشاريع السياحية في العالم. وهو بناء أعجوبتين جديدتين في العراق تضاف الى عجائب الدنيا السبعة لتصبح تسعة، وهما برج أعلى وأضخم من برج إيفل الموجود في العاصمة الفرنسية باريس، وسور أطول وأكثر ارتفاعا من سور الصين العظيم يطوق كل حدود العراق بدلا من دعامات الحدود والمخافر الحدودية.. وبذلك نتقي شر الجيران، إضافة الى المردودات الاقتصادية للمشروع.. من زيارات السواح من كل بقاع الأرض ليستمتعوا بمنظر الأعجوبتين الجديدتين التي خلفهما لنا الاستعمار مشكورا. بقي أن يسأل سائل: من أين نأتي بمادة الحديد التي نبني بها البرج؟.. ومن أين نأتي بالحجر الذي يكفي لبناء سور أطول بكثير من سور الصين العظيم؟. الجواب سهل جدا.. والمواد المشار إليها موجودة ومتوفرة نراها يوميا عشرات المرات وهي المصدات الحديدية والكتل الكونكريتية المزروعة في كل شارع وحي ومنطقة في العراق. بالله عليكم إخوتي لو جمعنا تلك المصدات الحديدية بعد رحيل القوات الأجنبية ألا تكفي لبناء برج حجمه ثلاثة أضعاف حجم برج إيفل؟.. ولو جمعنا تلك الكتل الكونكريتية ألا تكفي بعد رصها جنبا الى جنب لإنشاء سور العراق العظيم؟. الجواب عندكم أيها الأحبة. وأخيرا أقول إن شر البلية ما يضحك.. والسلام عليكم.